الفصل الخامس
في شرح مذاهب أهل العلم في الأسماء والصفات

اعلم بأن من الناس من اعترف بالصفات دون الأسماء[1]، ومنهم من اعترف بالأسماء دون الصفات، ومنهم من اعترف بهما، أما الأول فذلك قول من يقول إن حقيقة الله ﷻ غير معلومة للخلق، واحتجوا عليه بأن المعلوم إما الوجود وإما السلوب وإما الإضافات[2].

أما العلم بكونه موجوداً فذلك مما يلزم العلم بحقيقته المخصوصة، إذ مفهوم الوجود هو الذي يناقض العدم، وهذا المفهوم عام يعم جميع الموجودات، وأما السلوب فالمعقول منها أنه تعالى ليس بجوهر ولا عرض، ولا في حيز ولا في جهة، ولا خفاء في أن حقيقته المخصوصة مغايرة لانتفاء

(1) حرص المعتزلة على التسوية بين الوصف والصفة بأنهم بنوا على ذلك انتفاء الصفات عن الباري تعالى في الأزل؛ لضرورة استحالة القول بوجود الواصف في القدم. [انظر: غاية المرام ص: 61.

(2) ونرى أن هناك علاقة ما بين الأسماء والصفات، لأن كل اسم أو مجموعة من الأسماء تدل على صفة من صفات الذات، إن لم تدل على الذات نفسها، فالصفات هي خلاصة للمعاني التي تدل عليها الأسماء أيضاً، وممن ينحو هذا النحو الآمدي إذ هو يعود بكل اسم من هذه الأسماء أو كل مجموعة منها إلى صفة من الصفات النفسية أو السلبية أو الفعلية، ويقول في تقسيمه لها: «إن الأسماء منها ما هي صفات نفسانية كالعلم والقدرة، ومنها ما هي صفات فعلية كالخالق والرازق، ومنها ما هي صفات سلبية كالغني..» وفي العبارة تجوز والمقصود منها ما يرجع ويدل على كذا وكذا، وهو يحاول بعد ذلك رد هذه الأسماء بالتفصيل إلى الصفات المختلفة. [انظر: الآمدي وآراؤه الكلامية للدكتور حسن الشافعي ص: 206.

هذه الأمور، وأما الإضافات فالمعقول منها أنه تعالى موصوف بصفات يصح منه الإيجاد لأجلها فيصح من كونه تعالى عالماً الإيجاد على سبيل الإحكام، ومن كونه قادراً الإيجاد على سبيل الصحة، وكل ذلك عبارة عن الإضافات المخصوصة.

ولا شك في أن الحقيقة مغايرة لهذه الإضافات، فإذن الحقيقة المخصوصة غير معلومة للخلق، ولما لم تكن معلومة فلا يمكن أن يكون لها اسم، إذ المعقول من وضع الاسم أن يشار بذلك الاسم إلى ذلك المسمى، وذلك لا يمكن.

ثم لقائل أن يقول: فيما ذكرتم يدل على عدم المعرفة بحقيقته المخصوصة، لكنه لا يدل على أن لا يكون لها من الأسماء، فإنه لا يمتنع أن يشرِّف بعض عباده بأسماء تلك الحقيقة وتعريفها.

وأما الثاني: فهو قول قدماء الفلاسفة واحتجوا عليه بوجوه:

الأول: أنا إذا وصفنا الله تعالى بصفاته فذلك الوصف إما أن يكون مطابقاً للحقيقة أو لا يكون، فإن لم يكن مطابقاً فظاهر، وإن كان فكذلك، إذ الصفات حينئذ إما تكون غير الذات وذلك محال، وإلا يلزم أن تكون الصفات تحتملها أسماء مرادفة دالة على نفس الذات، والأسماء غير الصفات، أو لا يكون وذلك محال أيضاً، إذ الصفات إما أن تكون واجبة لذواتها وذلك محال، فإن كل فرد منها يشارك الآخر في كونها واجبة بالذات مخالفة بالتعين، وما به المشاركة غير ما به المخالفة، فتكون كل واحدة منها مركبة والمركب ممكن.

ولأن الصفة مفتقرة في الوجود إلى الموصوف، والمفتقر إلى الغير ممكن فيكون الواجب ممكناً، أو لا تكون ممكنة لذواتها وذلك محال أيضاً.

فإن الممكن لا يكون إلا وأن يكون مفتقراً إلى المؤثر وذلك المؤثر هو

الذات، والذات من جملة البسائط فيكون البسيط قابلاً وفاعلاً معاً، ولأن الافتقار إلى المؤثر لا يمكن أن يكون حال بقائه، فهو إذن إما أن يكون حال حدوثه أو حال عدمه.

وعلى التقديرين يكون حادثاً ولا يمكن أن يكون شيء من الصفات فيما نحن فيه حادثاً، فإنه إذا كان حادثاً كانت ذاته تعالى محلاً للحوادث، وذلك لا يمكن.

ثم الصفات إذا كانت ممكنة كانت حادثة كما مر، ولو كانت حادثة كان حدوثها مفتقراً إلى صفات أخرى ولزم التسلسل.

والثاني: أن الصانع تقدس وتعالى إذا كان موصوفاً بصفات كان مركباً من الذات والصفات، وكل مركب ممكن فهو إذن ممكن وذلك محال.

ولا يقال يمكن أن تكون الذات مبدأ لتلك الصفات، إذ الصفات معلومات بتلك الذات، فتكون الذات مبرأة عن الصفات.

والثالث: أن كون الذات كاملة في الألوهية، إما أن لا يعتبر فيه أمراً وراء تلك الذات، وتكون الذات كافية في الألوهية أو يعتبر.

وحينئذ تكون الذات بدون تلك الصفات ناقصة مستكملة بالغير وذلك محال.

والرابع: أنه تقدس وتعالى واحد وحدة حقيقية بالبراهين القاهرة، والواحد منزه عن الكثرة، يوضحه قوله تعالى: ﴿لَّقَدْ كَفَرَ ٱلَّذِينَ قَالُوٓاْ إِنَّ ٱللَّهَ ثَالِثُ ثَلَٰثَةٍ﴾ [المائدة: 73] وهذا القوم من النصارى لا يقولون بالذوات المتباينة؛ بل بالأقانيم، ومرادهم بالأقانيم الصفات.

الخامس: أنه تعالى إذا كان ذاته موصوفة بصفات كانت صفاته أزلية لا محالة، وذلك محال إذ الصفة مما يقتضي المسبوقية بالغير والأزل مما ينافيها.

ثم لقائل أن يقول في الأول:

إن الصفات ممكنة لذواتها وواجبة بوجود الذوات، وأما إنه يلزم أن يكون البسيط قابلاً وفاعلاً معاً. فلم قلتم بأنه لا يمكن؟ أليس أن حقيقته تعالى مقتضية الوجود والوحدة والتعين ومصوفة بها؟

وفي الثاني:

لما قلتم بأنها لا يمكن أن تكون الذات موجبة للصفات، ثم الذات المصوفة بتلك الصفات موجدة للمخلوقات؟

وفي الثالث:

أن الذات لما كانت موجبة لتلك الصفات كانت الذات متكملة بنفسها لا بالغير، **وفي الرابع:** أن النصارى أثبتوا قدماء مستقلة قائمة بأنفسها، والقائم بالنفس لا يمكن أن يكون صفة، **وفي الخامس:** أن الأزل مما ينافي المسبوقية الزمانية والصفة مما ينافيها كذلك.

ثم كل واحد من هذين الفريقين حاولوا إثبات الكمال، فالمنكرون للصفات بالمبالغة في التوحيد، والمعترفون بها بالمبالغة في نفي التجريد.

وأما الثالث:

فهو قول الأذكياء من العقلاء وذلك على ثلاث طرق:

الأولى: طريقة الإلٰهيين من الفلاسفة، فإنهم قالوا: صفات الله تعالى على نوعين:

- إما سلبية وهي المسماة في القرآن بالجلال.
- وإما إضافية وهي المسماة بالإكرام.

ولا يستراب في أن كل واحد منها لا يوجب الكثرة في الذات بدليل أن أبعد الأشياء عن الكثرة هو الوحدة، ولها من النسب والإضافات ما لا نهاية له.

الثانية: للمعتزلة. فإنهم اتفقوا على أنه تعالى عالم قادر، غير أن المفهوم من العالم إما مفهوم سلبي كما ذهب إليه النظَّام[1]: أن معنى كونه عالماً أي

(1) النظام: هو ابن هانئ النظام أبو إسحاق البصري مولى بني بحير بن الحارث بن عباد الضبعي من رؤوس المعتزلة متهم بالزندقة، وكان شاعرا أديباً بليغاً وله كتب كثيرة في الاعتزال والفلسفة ذكرها النديم، قال ابن قتيبة في اختلاف الحديث له: كان شاطراً من الشطار مشهوراً بالفسق، ثم ذكر من مفرداته أنه كان يزعم أن الله يحدث الدنيا وما فيها في كل حين من غير أن يفنيها، وجوز أن يجتمع المسلمون على الخطأ، وأن النبي ﷺ لم يختص بأنه بعث إلى الناس كافة بل كل نبي قبله بعثته كانت إلى جميع الخلق لأن معجزة النبي ﷺ تبلغ آفاق الأرض، فيجب على كل من سمعها تصديقه واتباعه، وأن جميع كتابات الطلاق لا يقع بها طلاق سواء نوى أو لم ينو، وأن النوم لا ينقض الوضوء، وأن السبب في أطباق الناس على وجوب الوضوء على النائم، وأن العادة جرت أن نائم الليل إذا قام بادر إلى التخلي وربما كان لعينيه نهض فلما رأوا أوائلهم إذا انتبهوا توضؤوا ظنوا أن ذلك لأجل النوم، وعاب على أبي بكر وعمر وعلي وابن مسعود الفتوى بالرأي مع ثبوت النقل عنهم في ذم القول بالرأي، وقال عبد الجبار المعتزلي في طبقات المعتزلة: كان أمياً لا يكتب، وقال أبو العباس بن العاص في كتاب الانتصار: كان أشد الناس ازراء على أهل الحديث وهو القائل زوائل الأسفار لا علم عندهم بما يحتوي إلا كعلم الأباعر، مات في خلافة المعتصم سنة بضع وعشرين ومائتين.
وذكره ابن حزم فقال: اسمه إبراهيم بن سيار مولى بني بجير بن الحارث بن عباد الضبعي هو أكبر شيوخ المعتزلة ومقدمهم.
كان يقول: أن الله لا يقدر الظلم ولا الشر.
قال: ولو كان قادراً لكنا لا نأمن من أن يفعله أو أنه قد فعله.
وإن الناس يعذرون على الظلم.
وصرح بأن الله لا يقدر على إخراج أحد من جهنم واتفق هو والعلاف على أن الله ليس يقدر من الخير على أصلح مما عمل.
قلت: القرآن والعقل الصحيح يكذب هؤلاء التيوس الضلال قبحهم الله.
ومن شعره:

بدر دجى في بدن شطب ... عطل حسن اللؤلؤ الرطب
يلومني الناس على حبه ... يا جهلهم باللوم في الحب
نعشق من صبغهم ما حلا ... فكيف ما من صبغة الرب

وللنظام مقالات خبيثة وقد كفره غير واحد.
وقال جماعة: كان على دين البراهمة المنكرين للنبوة والبعث لكنه كان يخفي ذلك. =

ليس بجاهل، ومعنى كونه قادراً أنه ليس بعاجز.

وهذا ضعيف، فإن الجماد ليس بجاهل وليس بعاجز أيضاً.

وأما ثبوتي كما ذهب إليه أبو الهذيل[1]، فإنه نقل عنه: إنه تعالى عالم بعلم هو ذاته، وقادر بقدرة هي ذاته.

= سقط من غرفة وهو سكران فهلك.
انظر: لسان الميزان لأحمد بن علي بن حجر أبو الفضل العسقلاني الشافعي (1/ 67)، تحقيق: دائرة المعارف العامة - الهند، الناشر: مؤسسة الأعلمي للمطبوعات - بيروت، الطبعة الثالثة، 1406 هـ - 1986م. وتاريخ الإسلام [1 / 1757].

(1) أبو الهذيل: هو محمد بن الهذيل بن عبد الله بن مكحول البصري أبو الهذيل العلاف مولى عبد القيس، شيخ المعتزلة ومصنف الكتب الكثيرة في مذاهبهم، روى عن غياث بن إبراهيم القاضي وسليمان بن مريم وغيرهما، وعنه عيسى بن محمد الكاتب وأبو يعقوب الشحام وأبو العيناء وآخرون، قال الشحام سألته في أي سنة ولدت؟ فقال: أخبرني أبواي أن إبراهيم بن عبد الله بن حسن قتل ولي عشر سنين، قال الخطيب: كان مقتله سنة خمس وأربعين فيكون مولد أبي الهذيل سنة خمس وثلاثين، قال: وكان خبيث القول فارق إجماع المسلمين ورد نص كتاب الله وجحد صفات الله تعالى عما يقول علواً كبيراً. وقال المبرد: لقي اللصوص قوماً فيهم أبو الهذيل فصاحوا وقالوا: ذهبت ثيابنا فقال أبو الهذيل: ولم ذلك كلوا الحجة إلى فوالله لا أخذوها أبداً، وظن أنهم خوارج يأخذون بمناظرته فقالوا له: إنهم لصوص فقال: ذهبت والله الثياب، ويقال: إن المأمون سأل حاجبه من بالباب فقال أبو الهذيل وهشام بن الحكم وعبد الله بن أباض فقال: ما بقي من أعلام جهنم أحد الا حضر يعني أن أبا الهذيل رأس المعتزلة، وهشاما رأس الرافضة، وابن أباض رأس الخوارج.
وكان أبو الهذيل من أجلاد القوم رأساً في الاعتزال، ومن المعتزلة فرقة ينسبون إليه يعرفونه بالهذيلية يقولون بمقالاته وزعم أن أهل الجنة تنقطع حركاتهم حتى لا يتكلموا كلمة وينقطع نعيمهم، وكذلك أهل النار خمود سكوت، وتجتمع اللذة لأهل الجنة والآلام لأهل النار في ذلك السكون، وهذا قريب من مذهب جهم بن صفوان فإنه حكم بفناء الجنة والنار، وإنما التزم أبو الهذيل هذا المذهب لأنه لما التزم في مسئلة حدث العالم أن الحوادث التي لا أول لها كالحوادث التي لا آخر لها إذ كل واحد منهما لا يتناهى قال: إني لا أقول بحركات لا تتناهى بل يصيرون إلى سكون دائم، فظن أن ما التزم من الإشكال في الحركة لا يلزمه في السكون، وغلط في ذلك بل هو لازم فلا فرق في امتناع عدم التناهي بين الحركات والسكون وأثبت إرادات لا في محل وهو أول من أحدث هذه المقالة وتابعه عليها جماعة من =

وإنه ضعيف أيضاً، إذ المفهوم من كونه عالماً غير المفهوم من كونه قادراً، وحقيقة الذات الواحدة واحدة، ولأنه يمكن تعقل الذات مع الذهول عن العالمية والقادرية وبالعكس.

وإما لا ثبوتي ولا سلبي كما ذهب إليه أبو هاشم[1]: أن العالمية لا يقال عنها أنها موجودة أو لا موجودة أو معلومة أو لا معلومة.

وإنه ضعيف أيضاً، إذ الشيء - أي شيء كان - لا يخلو من أن يكون موجوداً أو لا يكون.

الثالثة: لأصحاب الصفات فإنهم ذهبوا إلى أن العالمية والقادرية من الأمور الثبوتية الزائدة على الذات كما هو المذكور في الكتب الكلامية.

= المتأخرين وقال: بعض كلام البارئ لا في محل وهو قوله: كن، وبعضه في محل كالأمر والنهي والخبر والاستخبار، وابتدع القول بأن المقتول بالسيف أو غيره لم ينته أجله ولا مات بأجله حتى لو فرضنا أنه لم يقتل لبقي إلى أجله فيموت، وكذلك من أكل حراماً لم يأكل رزقه. انظر: [تاريخ بغداد (3/ 366)، والوافي بالوفيات (1/ 649).

(1) أبو هاشم: عبد السلام بن الشيخ أبي على محمد بن عبد الوهاب شيخ المعتزلة أبو هاشم الجبائي، والجبائي نسبة إلى قرية من قرى البصرة وهو وأبوه من رؤوس المعتزلة وكتب الكلام مشحونة بمذاهبهما، له تصانيف، مات سنة إحدى وعشرين وثلاث مائة، كهلاً ما روى شيئاً، قال الخطيب عاش سبعاً وأربعين سنة غير أشهر، وقال ابن النديم في الفهرست: كان بصيرا بالنحو واللغة قرأ على أبيه وغيره، قال ابن درستويه: اجتمعت مع أبي هاشم فألقى على ثمانين مسالة من غريب النحو ما كنت أحفظ لها جواباً وكان يصرح بخلق القرآن. وتوفي هو وابن دريد في يوم واحد سنة إحدى وعشرين وثلاثمائة.
انظر: لسان الميزان، لأحمد بن علي بن حجر أبو الفضل العسقلاني الشافعي (4/ 16)، تحقيق: دائرة المعارف العامة - الهند، الناشر: مؤسسة الأعلمي للمطبوعات - بيروت، الطبعة الثالثة، 1406 هـ - 1986م، وتاريخ بغداد (11/ 55)، والوافي في الوفيات (1/ 2659).